منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الاتفاقية الدولية
لوقاية النباتات

المعيار
الدولي رقم
47

عربي

المراجعة في سياق الصحة النباتية

صادر عن أمانة
الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47

تركت هذه الصفحة فارغة عمدا

المعايير الدولية
لتدابير الصحة النباتية

المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47:
المراجعة في سياق الصحة النباتية

صادر عن أمانة
الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
اعتمد في 2022، نشر في 2022
© منظمة الأغذية والزراعة، 2022

التنويه المطلوب:

أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 2022. *المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47: المراجعة في سياق الصحة النباتية*. روما. تم نشره من قبل منظمة الأغذية والزراعة نيابة عن أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنّعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© منظمة الأغذية والزراعة، 2022

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO؛ https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنكليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

وعندما يتم استنساخ هذه التوصية الصادرة عن الهيئة، تجدر الإشارة إلى أن النسخ الحالية المعتمدة لتوصيات الهيئة متاحة للتنزيل على العنوان التالي: www.ippc.int

وحدها المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية المنشورة على www.ippc.int/en/core-activities/standards-setting/ispms/#614 هي التي ينبغي الرجوع إليها لأغراض الإحالة الرسمية أو صنع السياسات أو تجنّب النزاعات وتسويتها.

تاريخ المطبوع

لا يشكّل هذا جزءًا رسميًا من المعيار.

تاريخ هذا المطبوع متصل بالنسخة الصادرة باللغة العربية فقط، وللحصول على لمحة تاريخية شاملة، يرجى الإطلاع على النسخة الصادرة باللغة الإنكليزية للمعيار.

2016-04 أضافت الدورة الحادية عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية موضوع المراجعة في سياق الصحة النباتية (2015-003، وقد غُيّر لاحقًا إلى 2015-014).
2017-11 وافقت لجنة المعايير على المواصفة 66.
2019-06 قامت مجموعة عمل الخبراء بصياغة المعيار.
2020-04 قامت لجنة المعايير بمراجعة المشروع عبر نظام التعليقات الإلكتروني ووافقت عليه لمشاورة أولى (eSC_May_19_2020).
2020-07 المشاورة الأولى.
2021-05 قامت مجموعة العمل التابعة للجنة المعايير المؤلفة من سبعة أعضاء (لجنة المعايير-7) بتنقيح المشروع ووافقت على مشاورة ثانية.
2021-07 المشاورة الثانية.
2021-10 نقّحت لجنة المعايير المشروع عبر نظام التعليقات الإلكتروني.
2021-11 نقّحت لجنة المعايير المشروع وأوصت باعتماده من قبل هيئة تدابير الصحة النباتية.
2022-04 اعتمدت الهيئة في دورتها السادسة عشرة هذا المعيار.
المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47. المراجعة في سياق الصحة النباتية. 2022. روما، أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، منظمة الأغذية والزراعة.

آخر تحديث لتاريخ المطبوع: 2022-04

المحتويات

الاعتماد 4
مقدمة 4
النطاق 4
المراجع 4
الإطار العام للمتطلبات 4
معلومات أساسية 4
الآثار المترتبة على التنوّع البيولوجي والبيئة 5
المتطلبات 5
1- الغرض من المراجعة 5
2- أنواع المراجعات 5
3- الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء مراجعة 6
4- الأدوار والمسؤوليات 6
4-1 الأدوار 6
4-2 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بمراجعة في أراضيها 6
4-3 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بمراجعةً في بلد مُصدّر 7
4-4 مسؤوليات الجهة المراجعة 7
4-4-1 المسؤوليات المحددة للكيانات المرخص لها بإجراء مراجعة 7
4-5 مسؤوليات الجهة الخاضعة للمراجعة 8
5- اختيار الجهة المراجعة 8
6- وتيرة المراجعات 8
7- تضارب المصالح 8
8- السرية 8
9- الترتيبات المالية 9
10- تسوية المنازعات 9
11- خطوات عملية المراجعة 9
11-1 التخطيط للمراجعة 9
11-1-1 تحديد مواعيد المراجعات 9
11-2 التحضير للمراجعة 9
11-3 الاضطلاع بالمراجعة 10
11-3-1 الاستهلال 10
11-3-2 الأداء والتقييم 10
11-3-3 الإغلاق ورفع التقرير 11
12- أنواع عدم الامتثال 11
13- متابعة حالات عدم الامتثال 11

الاعتماد

اعتمدت هيئة تدابير الصحة النباتية خلال دورتها السادسة عشرة هذا المعيار في أبريل/ نيسان 2022.

مقدمة

النطاق

يغطّي هذا المعيار المراجعات في سياق الصحة النباتية التي تجريها منظمة وطنية لوقاية النباتات إما في أراضيها، وإما مع منظمة وطنية أخرى لوقاية النباتات وفي أراضي هذه الأخيرة. كما يغطّي المراجعات التي تجريها الكيانات التي ترخّص لها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات من أجل إجراء المراجعات نيابةً عنها. ويركّز هذا المعيار فقط على الجوانب المتصلة بالصحة النباتية للمراجعات. أما بالنسبة إلى الجوانب العامة للمراجعات، فهناك مصادر أخرى متاحة للمعلومات.

المراجع

قد يحيل هذا المعيار إلى معايير دولية لتدابير الصحة النباتية. ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الدولية على البوابة الدولية للصحة النباتية على العنوان التالي: www.ippc.int/core-activities/standards-setting/ispms.

أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 1997. *الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات*. روما، أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، منظمة الأغذية والزراعة.

التعاريف

يمكن الاطلاع على تعاريف مصطلحات الصحة النباتية المستخدمة في هذا المعيار ضمن المعيار الدولي رقم 5 (*مسرد مصطلحات الصحة النباتية*).

الإطار العام للمتطلبات

يتناول هذا المعيار الغرض من أنشطة المراجعة في سياق الصحة النباتية والإجراءات الخاصة بها. ويشمل ذلك الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء مراجعة، وأدوار الجهة المراجِعة والجهة الخاضعة للمراجعة ومسؤولياتهما، وإجراءات التخطيط للمراجعة وإعدادها والاضطلاع بها والإبلاغ عن نتائجها. وتعتمد عناصر المراجعة التي يجب مراعاتها على نوع المراجعة والغرض منها ونطاقها وأهدافها.

ويوفر هذا المعيار أيضًا إرشادات حول اختيار الجهات المراجعة، وتحديد وتيرة المراجعة، وتسوية المنازعات حول نتائج المراجعة، والاتفاق على الترتيبات المالية بين الطرفين المعنيين.

معلومات أساسية

يقع على عاتق المنظمات الوطنية لوقاية النباتات عدد من المسؤوليات بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن الأنشطة المنفذة في أراضيها، مثل المراقبة والتفتيش وإجراء تحليلات مخاطر الآفات وتحديد شروط الاستيراد المتعلقة بالصحة النباتية وإصدار شهادات الصحة النباتية وإجراء المعالجات أو الإشراف عليها كتدابير للصحة النباتية وتدريب الموظفين. ولمساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على الوفاء بهذه المسؤوليات بشكل فعال، تستخدم تلك المنظمات المراجعات بشكل متزايد لتوفير الثقة بأن نظم الصحة النباتية وإجراءاتها تحقق أهدافها.

ويتضمن العديد من المعايير الدولية المعتمدة إحالات إلى المراجعات. ويهدف هذا المعيار إلى توفير الإرشاد للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات بشأن نهج مشترك للمراجعات في سياق الصحة النباتية.

تُعدّ المراجعة عملية تحقق موثقة. وإنّ المراجعة في سياق الصحة النباتية (يشار إليها في ما يلي باسم "المراجعة") هي مراجعة منهجية وموثقة لنظام أو لإجراء للصحة النباتية من أجل تقييم مستوى الرقابة، والتأكد من امتثاله للشروط التي حددتها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المسؤولة عن المراجعة، وتقييم ما إذا كان النظام أو الإجراء يحقق أهداف الصحة النباتية المتوقعة.

وبخلاف الإشراف، لا تشمل المراجعة المراقبة المستمرة وتوجيه الأنشطة، ولكنها توفر بدلًا من ذلك تقييمًا لنظام أو إجراء معين للصحة النباتية أو لعناصر معينة من نظام أو إجراء، في وقت معين.

ويتم جمع أدلة موضوعية حول ما إذا كانت نتائج نظام أو إجراء للصحة النباتية تمتثل للشروط ذات الصلة للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تُجري المراجعة، وما إذا كانت هذه المتطلبات قد نفّذت بشكل فعّال لتحقيق أهداف الصحة النباتية.

الآثار المترتبة على التنوّع البيولوجي والبيئة

يساعد إجراء المراجعات على ضمان فعالية نظم الصحة النباتية وإجراءاتها، وبالتالي تقليل مخاطر الآفات. ويحمي ذلك صحة النبات، ما يقلّل بدوره من الآثار البيئية السلبية ويفيد التنوع البيولوجي.

المتطلبات

1- الغرض من المراجعة

يجب أن تُقيّم المراجعة على نحو موضوعي ما إذا كان نظام أو إجراء معيّن للصحة النباتية يتوافق مع المتطلبات التي حددتها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تجري المراجعة. وينبغي أن توفر المراجعة فرصةً لتحديد النتائج، بما في ذلك حالات عدم الامتثال والملاحظات، في ما يتعلق بفعالية نظام أو إجراء الصحة النباتية قيد المراجعة.

ويمكن أن تجري منظمة وطنية لوقاية النباتات مراجعات للتحقق من المطابقة مع ما يلي:

- نظم وإجراءات المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
- ونظم وإجراءات الكيانات التي تم التصريح لها من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات، بما في ذلك الكيانات المصرح لها بإجراء المراجعات نيابةً عن المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
- ونظم وإجراءات المنظمة الوطنية لوقاية النباتات في بلد مُصدّر وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 20 (*الخطوط التوجيهية لنظام تطبيق لوائح الصحة النباتية على الواردات*).

ويجوز لأي كيان مرخص له من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات بإجراء مراجعات نيابة عنها، أن يجري مراجعات للتحقق من نظم وإجراءات الكيانات المرخص لها من قبل تلك المنظمة الوطنية لوقاية النباتات للاضطلاع بإجراءات الصحة النباتية.

2- أنواع المراجعات

النوعان الرئيسيان للمراجعات هما مراجعة النظم والمراجعة المركّزة.

مراجعة النظام هي مراجعة شاملة لنظام أو لإجراء للصحة النباتية بغية تقييم فعاليته وامتثاله لشروط المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. ويتم إجراؤها لتحديد ما إذا كان النظام أو الإجراء يحقق أهدافه، وما إذا كانت الجهة الخاضعة للمراجعة تتمتع بالقدرة الكافية على تطبيق النظام أو الإجراء. وبشكل عام، يمكن لمراجعة النظام أن تنفّذ قبل التصريح لكيان ما أو لعملية جديدة، أو عند الضرورة. وقد يشمل نطاق مراجعة النظام نظامًا كاملاً، بدءًا من الإنتاج وصولاً إلى التصدير، أو نظام كيان معينًا.

أمّا المراجعة المركزة فهي مراجعة لعناصر معينة من نظام أو من إجراء للصحة النباتية بغية تقييم فعاليته وامتثاله لشروط المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. ويتم إجراؤها لتحديد ما إذا كان النظام أو الإجراء يتم تنفيذه وصيانته بشكل صحيح. وهي قد تنفذ بشكل دوري، أو على فترات منتظمة أو عشوائية، أو نتيجة لظروف معينة.

3- الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء مراجعة

ترد في ما يلي أمثلة على الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء مراجعة:

- التغييرات في الظروف (مثل ممارسات الإنتاج، أو حالة الآفات، أو شروط الاستيراد المتعلقة بالصحة النباتية، أو نظم الإدارة أو عمليات المنشأة المعينة)؛
- وطريق استيراد جديد؛
- وبرنامج تصدير جديد؛
- وإخطار بعدم الامتثال من المنظمة الوطنية لوقاية النباتات لبلد مستورد (مثل الكشف عن آفة خاضعة للوائح في شحنة مستوردة)؛
- والكشف عن حالة عدم امتثال قد تضر بنظام الصحة النباتية؛
- وتنفيذ إجراءات تصحيحية لمعالجة حالات عدم الامتثال؛
- وطلبات جديدة للمشاركة في نظام الصحة النباتية؛
- وتحديد موعد مراجعة روتينية للتحقق من الامتثال لشروط المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تجري المراجعة.

4- الأدوار والمسؤوليات

1-4 الأدوار

تشمل المراجعة طرفين اثنين: جهة مُراجِعة وجهة خاضعة للمراجعة. وقد تكون الجهة المُراجِعة إما منظمة لوقاية النباتات وإما كيانًا مرخصًا له. وقد تكون الجهة الخاضعة للمراجعة منظمةً لوقاية النباتات تقوم بمراجعة نفسها بنفسها، أو منظمة وطنية لوقاية النباتات لبلد مُصدّر تتم مراجعتها من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات لبلد مستورد، أو كيانًا مرخصًا له من قبل منظمة وطنية لوقاية النباتات لأداء إجراءات الصحة النباتية، أو أي جهة مشاركة أخرى في نظام الصحة النباتية الذي تتم مراجعته. وتصف الأقسام أدناه مسؤوليات كل طرف. وفي سياق هذا المعيار، قد يشير كل من المصطلحين "الجهة المُراجِعة" أو "الجهة الخاضعة للمراجعة" إما إلى شخص فردي وإما إلى مجموعة أشخاص يمثّلون كيانًا.

2-4 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بمراجعةٍ في أراضيها

ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات، في ما خص المراجعات في أراضيها، أن تقوم بما يلي:

- وضع إطار عمل وشروط لعملية المراجعة؛
- والتأكد من وجود إطار قانوني وفني مناسب بحال قررت تفويض كيانات بإجراء عمليات مراجعة نيابة عنها ومن أجل مواصلة الإشراف على إجراءات تلك الكيانات لاحقًا؛
- ووضع خطط طوارئ لاستمرار المراجعات في حالة عدم قدرة الكيان المرخّص له على متابعة تنفيذ أنشطة المراجعة؛
- وتحديد التكاليف والتأكد من وجود الترتيبات المالية المناسبة للوفاء بهذه التكاليف؛
- وإذا ما تم تحديد حالات عدم الامتثال، التأكد من أن الجهة الخاضعة للمراجعة تُحدد إجراءات تصحيحية لمعالجة حالات عدم الامتثال هذه وتنفّذها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه؛

- واتخاذ الإجراءات اللازمة، التي قد تشمل إلغاء ترخيص لكيان ما أو تعليق المشاركة في نظام الصحة النباتية، عندما يتم تحديد حالة عدم امتثال حرجة أو عندما لا يتم التعامل مع حالات عدم الامتثال المحددة بشكل مرضٍ.

3-4 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بمراجعة في بلد مُصدّر

ينبغي لمنظمة وطنية لوقاية النباتات في بلد مستورد، تُجري عملية مراجعة في أراضي البلد المُصدّر، أن تقوم بما يلي:

- وضع إطار عمل وشروط لعملية المراجعة؛
- والتوصل إلى اتفاق مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات في البلد المصدّر بشأن كيفية إجراء المراجعة، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بجوانب مثل التكلفة المالية للمراجعة والجهات المرخص لها بإجراء المراجعة؛
- وإذا ما تم تحديد حالات عدم الامتثال، الاتفاق مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات في البلد المصدّر على الإجراءات التصحيحية المطلوبة والإطار الزمني التي ينبغي استكمالها بموجبه.

4-4 مسؤوليات الجهة المراجعة

ترد في ما يلي المسؤوليات العامة للجهة المُراجعة التي يجب أن تنطبق جميعها، بغض النظر عما إذا كانت الجهة المُراجِعة منظمةً وطنية لوقاية النباتات أو كيانًا مرخصًا له. وينبغي للجهة المراجِعة القيام بما يلي:

- وضع برنامج للمراجعة وتنفيذه والمحافظة عليه ضمن إطار عمل المراجعة الذي وضعته المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالمراجعة؛
- وتحديد الغرض والنطاق والأهداف لكل عملية مراجعة؛
- وتحديد معايير المراجعة التي سيتم استخدامها؛
- والتحضير للمراجعات وتنفيذها باستخدام المعايير المتفق عليها؛
- وإعداد تقارير المراجعة واستكمالها وتقديمها في الوقت المناسب إلى الجهة الخاضعة للمراجعة؛ أو لكل من الجهة الخاضعة للمراجعة وللمنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بإجراء المراجعة إذا كانت الجهة المراجِعة كيانًا مرخصًا له؛
- وتوفير موارد بشرية كافية حاصلة على التدريب والكفاءات اللازمة لإجراء المراجعات؛
- والخلو من أي تضارب في المصالح والحفاظ على الحياد والاستقلالية عن الكيانات الخاضعة للمراجعة؛
- وإتاحة الفرصة للجهة الخاضعة للمراجعة للردّ على نتائج التقرير (على سبيل المثال لتأييد النتائج أو عدم الموافقة عليها) قبل استكمالها ونشرها؛
- والحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الاطلاع عليها من خلال المراجعة (راجع القسم 8).

1-4-4 المسؤوليات المحددة للكيانات المرخص لها بإجراء مراجعة

بالإضافة إلى المسؤوليات العامة للجهة المراجعة المنصوص عليها في بداية القسم 4-4، والمسؤوليات المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم 45 (*المتطلبات المفروضة على المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في حال الترخيص لهيئاتٍ لتنفيذ إجراءات الصحة النباتية*)، ينبغي للكيانات المرخص لها بإجراء المراجعة نيابةً عن منظمة وطنية لوقاية النباتات، القيام بما يلي:

- إجراء عمليات المراجعة على النحو المتفق عليه مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المُرخِّصة؛
- وإخطار المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المرخِّصة بأي حالات عدم امتثال على النحو المحدد في القسم 12.

5-4 مسؤوليات الجهة الخاضعة للمراجعة

ينبغي للجهة الخاضعة للمراجعة القيام بما يلي:

- التعاون مع الجهة المُراجِعة وتلبية شروط المراجعة؛
- وإتاحة الوصول إلى ما يلزم من معلومات ومرافق وسجلات وموظفين لإجراء المراجعة؛
- وتسهيل الشؤون اللوجستيات المرتبطة بزيارات الجهة المراجِعة داخل بلد الجهة الخاضعة للمراجعة، وحسب الاقتضاء؛
- ووضع خطة عمل وفقًا لنتائج المراجعة وتقديمها؛
- ووضع وتنفيذ إجراءات تصحيحية لمعالجة حالات عدم الامتثال ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، لدى تحديد حالات عدم امتثال.

5- اختيار الجهة المراجعة

يجب اختيار الجهة المراجِعة بناءً على مزيج المعارف والتدريب والخبرات التي تتمتع بها، في ما يتعلق بنظام أو إجراء الصحة النباتية الذي تقوم بمراجعته، ومنهجية المراجعة وجمع الأدلة الموضوعية.

وعند الحاجة إلى خبرة فنية إضافية، يجوز لخبير فني أن ينضم إلى فريق المراجعة أو أن يساعد الجهة المراجعة.

وللوفاء بشرط الحياد (انظر القسم 7)، يجب أيضًا مراعاة أي تضارب في المصالح بين الجهة المُراجِعة والجهة الخاضعة للمراجعة أثناء عملية الاختيار.

6- وتيرة المراجعات

عند إعداد برنامج للمراجعة، على المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالمراجعة أن تحدد وتيرة المراجعات وأن تتحقق من تلك الوتيرة حسب الاقتضاء. وقد تتأثر وتيرة المراجعات بما يلي:

- الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء المراجعة (انظر القسم 3)؛
- والناحية الموسمية في ما يتعلق بأنشطة الصحة النباتية؛
- ومخاطر الآفات المرتبطة بالآفات أو الطرقات ذات الصلة؛
- وتاريخ الجهة الخاضعة للمراجعة في ما يتصل بالمطابقة والامتثال؛
- وما إذا كان هناك إجراء ثابت وموثّق ثبُت أنه يقلل من مخاطر الآفات.

7- تضارب المصالح

يجب أن تضع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالمراجعة إرشادات بشأن الحياد وتضارب المصالح المحتمل في ما يتعلق بالمراجعات. ومن أجل الحفاظ على نزاهة المراجعة، يجب أن تكون الجهة المراجعة محايدةً. وبالنسبة إلى كل عملية مراجعة، على الجهة المراجعة تحديد تضارب المصالح المحتمل أو المتصوّر أو الفعلي في ما يتعلق بالمراجعة. وعلى كل من الجهة المراجِعة والجهة الخاضعة للمراجعة الإعلان والموافقة على عدم وجود تضارب في المصالح في ما يتعلق بالمراجعة.

8- السرية

ينبغي أن يتفق الطرفان وأن يضمنا مستوى مناسبًا من السرية، بما في ذلك سرية المعلومات الخاصة والحساسة تجاريًا، من أجل الحفاظ على نزاهة المراجعة. ويجب أن تضع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالمراجعة إرشادات بهذا الشأن حسب الاقتضاء.

وقبل البدء بالمراجعة، ينبغي للطرفين مناقشة الكشف المقصود والمحتمل عن المعلومات التي تم جمعها أثناء المراجعة، بما في ذلك التقرير.

9- الترتيبات المالية

يجب مناقشة الترتيبات المالية والاتفاق عليها من قبل الطرفين قبل بدء المراجعة (انظر أيضًا القسمين 4-2 و4-3).

10- تسوية المنازعات

ينبغي إرساء عملية لتسوية المنازعات والاتفاق عليها مسبقًا قبل البدء بالمراجعة، وذلك كجزء من إطار العمل الخاص بالمراجعة.

وإذا لم يوافق الطرفان على أن المنهجية المتوخاة قد اتُبعت، أو على نتائج المراجعة أو استنتاجاتها، فعليهما التشاور في ما بينهما أثناء المراجعة.

وإذا لم يتم حلّ المنازعة بعد هذه المشاورات، يترتب على الطرفين المتنازعين الرجوع إلى عملية تسوية المنازعات المتفق عليها.

11- خطوات عملية المراجعة

قد تختلف منهجية المراجعة باختلاف الغرض من المراجعة ونطاقها وأهدافها، وقد يستلزم الأمر استعراض وثائق أو إجراء مقابلات أو اجتماعات أو زيارات ميدانية، أو مزيجًا منها. وتصف الأقسام الفرعية التالية الخطوات في عملية المراجعة.

11-1 التخطيط للمراجعة

ينبغي أن يتضمّن التخطيط للمراجعة العناصر التالية:

- تحديد الغرض من المراجعة ونطاقها (النظام بأكمله أو عناصر معينة منه) والعملية وأهدافها، والموافقة عليها؛
- وتحديد معايير المراجعة التي سيتم استخدامها؛
- وتحديد الجهة المراجِعة والجهة الخاضعة للمراجعة؛
- والنظر في نظم المراجعة المكافئة الحالية، أو النظم الأخرى التي طورتها المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، كبديل من المراجعات في الموقع، عند الاقتضاء.

11-1-1 تحديد مواعيد المراجعات

ينبغي تحديد مواعيد المراجعات (على سبيل المثال، يجب إخطار الجهة الخاضعة للمراجعة بتاريخ ووقت مرحلة الأداء والتقييم الخاصة بالمراجعة (القسم 11-3-2) من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات أو الكيان المرخص له بإجراء المراجعة، مقدمًا. وقد يتم ترتيب مواعيد لعمليات تدقيق غير دورية من قبل منظمة وطنية لوقاية النباتات أو جهة مرخص لها، نتيجة لظروف معينة (انظر القسم 3)، وفي بعض الحالات (مثل حالات عدم الامتثال الحرج)، قد تجرى المراجعات بدون تحديد موعد مسبق.

11-2 التحضير للمراجعة

للتحضير للمراجعة، على الجهة المراجعة أن تقوم بما يلي:

- جمع ومراجعة المعلومات ذات الصلة، مثل الكتيبات الإرشادية، والإجراءات، وخطط العمل، وإخطارات عدم الامتثال، والسجلات، واستبيان ما قبل المراجعة، والمعايير والاتفاقات ذات

الصلة، وتقارير المراجعة السابقة، وتقارير عن الإجراءات التصحيحية المنفّذة لمعالجة عدم الامتثال إذا كانت متوفرة؛
- وإعداد أدوات المراجعة، مثل قوائم المراجعة والمواد المرجعية والمعدات وقائمة الأسئلة المحتملة؛
- والتواصل مع المشاركين (ما قد يشمل إخطار الجهات الخاضعة للمراجعة) وتأكيد توافرهم، واستكمال الترتيبات اللوجستية، إذا كان ذلك مناسبًا، والموافقة على اللغة التي ستُجرى بها المراجعة؛
- ومطالبة الجهة الخاضعة للمراجعة بالتأكد من توفر الموظفين والوثائق ذات الصلة أثناء المراجعة؛
- وتأكيد أدوار المشاركين ومسؤولياتهم أثناء المراجعة، مثل مسؤولي الاتصال الرئيسيين لكل طرف، والمراجع الرئيسي، وأعضاء فريق المراجعة، والخبراء الفنيين، إذا كان ذلك مناسبًا.

11-3 الاضطلاع بالمراجعة

يتضمن الاضطلاع بالمراجعة ثلاث مراحل، وقد تختلف الأنشطة التي تتم خلال كل مرحلة باختلاف نوع المراجعة ونطاقها. والمراحل الثلاث موضحة أدناه، إلى جانب أمثلة عن الأنشطة التي يمكن تضمينها.

11-3-1 الاستهلال

قد تشمل أنشطة الجهة المراجِعة ما يلي:

- تأكيد الغرض من المراجعة ونطاقها وأهدافها وتأكيد معايير المراجعة؛
- والتعريف عن المشاركين في المراجعة والتأكد من توافر الموظفين المطلوبين؛
- ومناقشة تقارير المراجعة السابقة، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية المنفذة (إن وجدت)؛
- ومراجعة المنهجية التي سوف تستخدم في مرحلة الأداء والتقييم للمراجعة؛
- وتأكيد ما إذا كانت الوثائق المقدمة حديثة؛
- وتأكيد عملية المراجعة وإطارها الزمني؛
- وإعلام المشاركين بالشروط القانونية للسرية وحماية البيانات.

11-3-2 الأداء والتقييم

قد تشمل أنشطة الجهة المراجعة ما يلي:

- إجراء مقابلات مع الموظفين المعنيين إذا لزم الأمر وطلب توضيحات عند الضرورة؛
- وتقييم العمليات الموثقة؛
- وتقييم السجلات المتصلة بالإجراءات (مثل السجلات الفنية والإدارية، وسجلات التفتيش، وسجلات المعالجة، ونتائج الاختبارات، وسجل الإجراءات التصحيحية)؛
- والتحقق مما إذا كانت المرافق والأدوات والآلات والمعدات تمتثل للمواصفات ذات الصلة والشروط التي حددتها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالمراجعة؛
- ورصد العمليات لتقييم الامتثال للإجراءات المتفق عليها وملاحظة الجوانب التي قد تضر بنظام أو بإجراء الصحة النباتية قيد المراجعة؛
- والتحقق مما إذا كان نظام أو إجراء الصحة النباتية قيد المراجعة يحقق أهداف الصحة النباتية المتوقعة؛
- ومناقشة نتائج المراجعة داخل فريق المراجعة للتوصل إلى توافق في الآراء؛
- وتحديد أي نتائج أثناء المراجعة وإبلاغ الجهة الخاضعة للمراجعة بتلك النتائج، وفي حالة الكيانات المصرح لها بإجراء المراجعة، إبلاغ المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المسؤولة، في غضون الإطار الزمني المتفق عليه، بأي حالة عدم امتثال.

3-3-11 الإغلاق ورفع التقرير

قد تشمل أنشطة الجهة المراجِعة والجهة الخاضعة للمراجعة ما يلي:

- مناقشة النتائج وتحديد حالات عدم الامتثال والاستنتاجات الأولية؛
- وطلب أو تقديم توضيحات وتعقيبات إضافية؛
- وقيام الجهة المراجعة بصياغة تقرير المراجعة، وقيام الجهة الخاضعة للمراجعة بالتعليق على مسودة تقرير المراجعة، مع مناقشة كلا الطرفين للجداول الزمنية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية عند تحديد حالات عدم امتثال؛ وفي الحالات التي تحدث فيها منازعة، محاولة حل المنازعة (انظر القسم 10)؛
- ومراجعة الخطوات التالية والاتفاق على الموعد النهائي لتقديم التقرير النهائي للمراجعة.

وينبغي دائمًا إعداد تقرير للمراجعة، على أن يتضمن الغرض من المراجعة ونطاقها وأهدافها ونتائجها (حالات الامتثال وحالات عدم الامتثال، والملاحظات، إذا وجدت). ويجب أن تستخلص المراجعة أيضًا استنتاجات بناءً على تحليل النتائج. وإذا تم تحديد حالات عدم امتثال، يجب أن تتضمن هذه الاستنتاجات ضرورة القيام بإجراءات تصحيحية، وتقييم الجهة المراجعة لخطة العمل المقترحة من قبل الجهة الخاضعة للمراجعة (بما في ذلك الجداول الزمنية المقترحة لتنفيذ هذه الإجراءات التصحيحية). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقدّم تقرير المراجعة اقتراحات لتحسين فعالية نظام أو إجراء الصحة النباتية الخاضع للمراجعة، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة، وملاحظات مفيدة حول لوائح أو متطلبات الصحة النباتية.

وقبل استكمال تقرير المراجعة وتقديمه إلى الجهة الخاضعة للمراجعة، يجب مراعاة المعلومات الإضافية (مثل التعليقات والإجراءات التصحيحية المنفذة) الواردة من الجهة الخاضعة للمراجعة، كما يجب وصف تفاصيل أي منازعات تتعلق بالمراجعة ونتائجها بوضوح في التقرير.

12- أنواع عدم الامتثال

ينبغي تسجيل حالات عدم الامتثال مع الأدلة الداعمة. وتصنف حالات عدم الامتثال بين حالات عدم امتثال حرجة وبين حالات أخرى لعدم الامتثال.

"حالات عدم الامتثال الحرجة" هي حالات عدم الامتثال التي تضر بصورة فورية بسلامة نظام الصحة النباتية في المنظمة الوطنية لوقاية النباتات الذي تمت مراجعته، أو بعناصره، والتي تتطلب إجراءً تصحيحيًا سريعًا ينبغي تحديده وتنفيذه.

"الحالات الأخرى لعدم الامتثال" هي حالات عدم امتثال لا تضر بشكل مباشر أو فوري بسلامة نظام الصحة النباتية في المنظمة الوطنية لوقاية النباتات الذي تجري مراجعته، أو بعناصره، وبالتالي لا تعتبر بمثابة عدم امتثال حرج من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالمراجعة. وتتطلب حالات عدم الامتثال الأخرى إجراءً تصحيحيًا يتخذ في غضون فترة زمنية محددة.

13- متابعة حالات عدم الامتثال

تعتبر المتابعة واجبةً إذا ما اعتبر تقرير المراجعة أن الإجراءات التصحيحية ضرورية. ويجب تنفيذ هذه الإجراءات التصحيحية ضمن الجداول الزمنية المحددة في التقرير والتحقق من فعاليتها.

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

إن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات هي اتفاق دولي بشأن الصحة النباتية يهدف إلى حماية الموارد النباتية حول العالم وإلى تيسير التجارة الآمنة.
وتتمثل رؤية الاتفاقية في أن تتمتع البلدان كلها بالقدرة على تنفيذ إجراءات متوائمة لمنع دخول الآفات إليها وانتشارها فيها، وللحد من تأثيرات الآفات على صعيد الأمن الغذائي والتجاري والنمو الاقتصادي والبيئة.''

الهيكل التنظيمي

- هناك أكثر من ١٨٠ طرفًا متعاقدًا في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- لكلّ طرف متعاقد منظمة وطنية لوقاية النباتات وجهة اتصال رسمية تابعة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- تمّ إنشاء ١٠ منظمات إقليمية لوقاية النباتات لتنسيق عمل المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في مختلف مناطق العالم.
- امانة الاتفاقية الدولية لوقاية النبات تنسق انشطتها مع المنظمات الدولية المعنية للمساعدة في بناء القدرات الاقليمية و الوطنية
- تقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتوفير خدمات الأمانة للاتفاقية.

امانة الاتفاقية الدولية لوقاية النبات
www.ippc.int | ippc@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، إيطاليا